- فلم يشمل كلامه كل صور تمييز الذات ولا النسبة، وتداخلت فى عرضه المباحث عن حكم التمييز من حيث الإعراب وعن بعض صور النسبة كالتفضيل والتعجب - عموماً عرض التمييز نظماً غير مقنع، وفهم هذا الباب من كتب أخرى غير الألفية وشروحها أجدى وأنفع وأيسر للدارسين[1].

قال ابن مالك فى باب ما لاينصرف :

٦٤٩ - الصَّرفُ تنوينٌ أتَى مُبيِّنَا مَعْنىً بِهِ يكونُ الاسمُ أمْكَنَا

فالصرف : تنوين يدل على أن الاسم - المعرب المتمكن - يكون أمْكَنَ فى الاسمية.

وإذن عدم الصرف : هو أن الاسم - المعرب المتمكن - لايكون أمكن فى الاسميَّة.

وإن هذه المصطلحات عن (المتمكن وغير المتمكن) و (الأمكن وغير الأمكن) لاتفيد الدرس النحوى جديداً، إذ يكفى مايعرفه المشتغلون بالنحو من مصطلحات (المعرب والمبنى) و (المنصرف والممنوع من الصرف) ولا داعى لهذا الإغراق الذهنى حول اللغة ودرسها، فهذا كله من «نحو الصنعة» أو بعبارة أخرى :

من الترَّف الذهنىّ للنحاة فى دراسة اللغة، مما لا ضرورة له ولا فائدة فيه.

وفى إطار عرض ابن مالك لإعراب الفعل المضارع جمع «الناظم» رفع المضارع ونصبه وصورة من صور الجزم هى «الجزم فى جواب الطلب» تحت باب سماه (إعراب الفعل) مع أنه لايشمل كل إعراب الفعل، فهى تسمية عامّة، بدليل أنه جاء بعدها بباب آخر اسماه (عوامل الجزم) ذكر فيه العوامل التى تجزم فعلاً واحداً والتى تجزم فعلين وأحكام هذه العوامل.

---

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية» ، القسم الأول، ص ٤٥٢.